● أخبار قصيرة

حركة «الصراصير» تمهل رئيس مفوضية الانتخابات ٤٨ ساعة للاستقالة

أعلنت حركة «الصراصير» الاحتجاجية التي يقودها الشباب في الهند، الخميس ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، منح رئيس مفوضية الانتخابات الهندية، جيانش كومار، مهلة ٤٨ ساعة للاستقالة، مهددة بتنظيم تظاهرات واسعة في مختلف أنحاء البلاد إذا لم يستجب لمطلبها. وجاء التصعيد عقب تقرير صحافي كشف عن خلافات داخل مفوضية الانتخابات، مشيراً إلى أن عضوين فيها أثارا تحفظات وطرحا تساؤلات ١٤ مرة خلال الأشهر العشرة الماضية، خصوصاً بشأن عملية تحديث قوائم الناخبين.
ودافعت المفوضية عن إجراءاتها، معتبرةً أن اختلاف الآراء داخل المؤسسات الرسمية أمر طبيعي، مؤكدة التزام قراراتها بالقوانين والأنظمة المعمول بها. وكانت «حركة الصراصير» قد بدأت حملة ساخرة عبر الإنترنت، قبل أن تتحول إلى احتجاجات واسعة شارك فيها عشرات الآلاف، مطالبة بإصلاحات سياسية وتعليمية واستقالة وزير التعليم دارمندرا برادان.

تصعيد متبادل بالمسيرات.. روسيا تعلن استهداف منشأة في أوكرانيا

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، الخميس ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، استهداف منشأة لتجميع وتخزين الطائرات المسيّرة في مدينة بوريسبول قرب العاصمة الأوكرانية كييف، في إطار الهجمات المتبادلة بالطائرات المسيّرة بين روسيا وأوكرانيا. وقالت هيئة الأركان الأوكرانية إن هجوماً روسياً واسعاً استهدف العمق الأوكراني باستخدام ٢٩٥ مسيرة هجومية، مشيرةً إلى تسجيل إصابات في ١٦ موقعاً. في المقابل، تعرضت مقاطعة بيرم الروسية لهجوم واسع بالطائرات المسيّرة، وفق حاكمها دميتري ماخونين، الذي أكد تصدي الدفاعات الجوية ومجموعات النيران للهجوم. وأشار المسؤول الروسي إلى استهداف منشأة صناعية من دون تسجيل إصابات بشرية وفق المعلومات الأولية.

كوريا الشمالية تتمسك بترسانتها النووية

أكدت وزيرة خارجية كوريا الشمالية، تشوي سون هوي، أن بلادها ستحتفظ بترسانتها النووية بشكلٍ دائم، معتبرة أن وضعها كدولة نووية أصبح أمراً ثابتاً لا رجعة فيه. ويأتي الموقف بعد تجربة ناجحة لإطلاق قاذفات صواريخ متعددة موجهة محلية الصنع، في خطوة تعكس استمرار بيونغ يانغ في تطوير قدراتها الدفاعية والصاروخية. وفي المقابل، دعا رئيس كوريا الجنوبية لي جاي ميونغ إلى وقف تطوير القدرات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية، مع طرح خيار استئناف الحوار بين بيونغ يانغ وواشنطن. وتؤكد كوريا الشمالية أن قدراتها النووية تشكل ضمانةً لأمنها وسيادتها، خصوصاً في ظل استمرار التوتر العسكري في شبه الجزيرة الكورية. وكانت بيونغ يانغ قد كرّست وضعها النووي دستورياً عام ٢٠٢٣، بعد أول تجربة نووية أجرتها عام ٢٠٠٦.

عزلة الاحتلال تتسع وتتحول إلى أزمة دولية متصاعدة

حين غادر العالم القاعة

الوفاق/ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، ومن قلب الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، لم يصعد رئيس وزراء العدو الصهيوني بنيامين نتنياهو إلى المنبر ليبدأ خطابه.. بل صعد ليجد أن الرد عليه بدأ قبل أن ينطق بكلمة. ما إن وقف خلف المنبر حتى بدأت الوفود بالانسحاب. مندوبون ينهضون، مقاعد تُفرغ، وظهور تُدار أمام رئيس حكومة الاحتلال، بينما يواصل نتنياهو الكلام وسط قاعة تتحرك من حوله. عشرات المندوبين غادروا مع بداية كلمته، فتحولت اللحظة إلى مشهد سياسي صادم أمام العالم: نتنياهو يتحدث، والوفود تنسحب. لا صراخ، لا مقاطعة، ولا انتظار لنهاية الخطاب. مجرد خروج جماعي حوّل المقاعد الفارغة إلى رسالة سياسية وإعلامية ثقيلة. لكن صورة الأمم المتحدة ليست بداية القصة.

من الشارع إلى الجامعات

سبقتها موجة واسعة من الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين في مدن أميركية وأوروبية، إلى جانب اعتصامات ومخيمات داخل جامعات عدة. تحولت الحرب في غزة إلى قضية حاضرة في النقاش السياسي والإعلامي والجامعي في الغرب. ولم يعد الصراع ملفاً بعيداً عن المجتمعات الغربية، بل أصبح موضوعاً للاحتجاج والنقاش والجدل داخل المؤسسات التعليمية والسياسية. ولا يعني ذلك أن المجتمعات الغربية اتخذت موقفاً موحداً من كيان الاحتلال؛ لكن اتساع الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين أظهر أن معركة الصورة والرأي العام أصبحت جزءاً أساسياً من الصراع السياسي. ومن هنا بدأ الضغط ينتقل تدريجياً من الشارع إلى المؤسسات.

عندما تتحول الانتقادات إلى ضغط سياسي

المظاهرات وحدها لا تعزل الاحتلال. لكن اللحظة الأخطر تبدأ عندما يتحول الغضب في الشوارع إلى قرارات داخل العواصم.
خلال حرب الإبادة الصهيونية على غزة، اتسعت هوة الخلاف بين كيان الاحتلال وعدد من الدول حول العمليات العسكرية الهمجية في غزة، والاستيطان، ومستقبل الدولة الفلسطينية. ولم تعد الاعتراضات مجرد بيانات وتصريحات؛ بدأت بعض الحكومات تترجم غضبها إلى خطوات دبلوماسية واقتصادية تضع الحكومة الصهيونية أمام كلفة متصاعدة. وهنا ينقلب المشهد: الاحتجاج يرفع الصوت، أما القرار الحكومي فيحول الصوت إلى ضغط. ومع تزايد الإجرام الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، لم تعد حكومة نتنياهو تواجه غضب الشارع وحده.
أصبحت أمام مواقف رسمية وإجراءات دبلوماسية وضغوط اقتصادية، وخلافات تتسع حتى مع دول غربية كانت تربطها بكيان الاحتلال علاقات وثيقة. المشهد لم يعد مجرد مظاهرات ضد كيان الاحتلال بل انتقل إلى مكاتب الحكومات: ما كان هتافًا في الشارع بدأ يتحول إلى قرار، وما كان انتقادًا سياسيًا بدأ يترك كلفة على الحكومة الصهيونية.

من السياسة إلى المحكمة الدولية

ثم انتقلت الأزمة إلى مستوى أكثر حساسية: القانون الدولي. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق نتنياهو ووزير الدفاع الصهيوني السابق يوآف غالانت، على خلفية اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية مرتبطة بالحرب في غزة. والمذكرة إجراء قضائي واتهامات وليست حكماً بالإدانة، وقد رفض نتنياهو وكيان الاحتلال الاتهامات.
لكن وصول القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية يمثل تطوراً بالغ الدلالة سياسياً ودبلوماسياً. فاسم رئيس حكومة العدو لم يعد يظهر فقط في البيانات السياسية والاحتجاجات، بل أيضاً في إجراء صادر عن مؤسسة قضائية دولية. وهكذا اتسعت دائرة الضغط: من الشارع، إلى الجامعات، إلى الحكومات، ثم إلى القضاء الدولي.

الأمم المتحدة.. حين تتحول العزلة إلى أرقام

وفي قلب هذا المشهد تأتي الأمم المتحدة نفسها. فقد أظهرت تصويتات الجمعية العامة دعماً واسعاً للقضية الفلسطينية. ومن أبرزها التصويت الذي حصل على تأييد ١٥٢ دولة مقابل ٣ أصوات، مع أربعة امتناعات، بشأن مشاركة فلسطين في المناقشة العامة.
لا يعني هذا أن الدول الـ١٥٢ تتبنى موقفاً واحداً من كل تفاصيل الصراع، لكنه يكشف اتساع الفجوة بين موقف حكومة العدو وبين الاتجاه الغالب داخل الجمعية العامة.
وتكشف هذه الأرقام أن القضية الفلسطينية لم تعد محصورة في نطاقها العربي، بل أصبحت تحظى بدعم دبلوماسي واسع في مناطق مختلفة من العالم. فكلما اتسعت دائرة الدول المؤيدة للمواقف الفلسطينية، أصبح من الأصعب على حكومة العدو تقديم نفسها باعتبارها صاحبة الرواية المقبولة دولياً.

خروج الوفود.. صورة تختصر المسار

لهذا اكتسب خروج الوفود من قاعة الأمم المتحدة أهمية تتجاوز لحظة الانسحاب نفسها.
فقد أشارت تقارير إلى مغادرة أو عدم حضور وفود من دول مختلفة، بينها إسبانيا وأيرلندا وجنوب أفريقيا والبرازيل وتشيلي وكولومبيا وتركيا وإيران وباكستان وإندونيسيا وماليزيا، إلى جانب دول عربية وأفريقية أخرى.
في صورة تبرز مقاطعة عالية لنتنياهو وكيانه. وهنا الدلالة السياسية أضحت واضحة: الدول اختارت أن تعبّر عن اعتراضها بالفعل الدبلوماسي المرئي، لا بمجرد التصريحات.
وهذا المشهد يصبح خاتمة بصرية لمسار أطول، احتجاجات في الشوارع، حراك داخل الجامعات، مسار قضائي دولي، وتصويتات أممية تكشف اتساع الدعم الدبلوماسي للقضية الفلسطينية.

انسحاب الوفود خلال كلمة نتنياهو يسلّط الضوء على اتساع الرفض الدولي لسياسات كيان الاحتلال، وتحول الاعتراض من الشارع إلى المؤسسات

حين يصبح الخروج رسالة

انتهى الخطاب، لكن الصورة بقيت. رئيس حكومة العدو خلف المنبر، ووفود تتحرك نحو الأبواب؛ مشهد لا يثبت وحده وجود عزلة دبلوماسية شاملة، لكنه يختصر مسارًا أوسع من الضغوط والاحتجاجات والخلافات والإجراءات الدولية التي تراكمت خلال سنوات الحرب.
فالاختبار الحقيقي ليس في عدد المقاعد التي خلت أثناء الخطاب، ولا في حجم الضجيج الذي رافق المشهد، بل في ما يحدث بعد إغلاق أبواب القاعة. ماذا ستفعل هذه الدول بعد أن تنتهي الكاميرات؟ وهل تتحول مواقفها من مشهد رمزي إلى قرارات ومواقف أكثر وضوحًا؟
حين يتحول الاحتجاج إلى سياسة، والسياسة إلى إجراءات، والإجراءات إلى مسارات قضائية وتصويتات دولية، تصبح القصة أكبر من خطاب وأكبر من صورة. وعندها لا تعود المقاعد الفارغة مجرد مشهد عابر في قاعة الأمم المتحدة، بل تصبح جزءًا من مسار سياسي يتسع من الشارع إلى الجامعات، ومن الجامعات إلى الحكومات، ومن الحكومات إلى المؤسسات الدولية.
ويبقى السؤال الأهم: إلى أي مدى تتحول المعارضة لكيان الاحتلال من غضب في الشارع إلى ضغط داخل المؤسسات التي تصنع السياسة والقانون والدبلوماسية الدولية؟ فالمشهد قد ينتهي بإغلاق أبواب القاعة.. لكن أثره الحقيقي يُقاس بما يحدث خارجها.

قمة ترامب وشي.. بكين تثبت خطوطها الحمراء وواشنطن تمهد الهدنة التجارية

خرج الرئيس الصيني شي جين بينغ من قمة واشنطن مع دونالد ترامب بتفاهمات تجارية مؤقتة، ورسائل سياسية واضحة تعكس ثقل بكين في إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة، في قمة لم تُنهِ التنافس بين القوتين لكنها أبقت واشنطن وبكين أمام خيار التفاوض بدلاً من التصعيد.
أبرز ما تحقق كان تمديد الهدنة التجارية بين البلدين شهرين إضافيين، حتى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٧. ورغم أن التمديد لا يمثل تسوية نهائية، فإنه يمنح الصين مساحة لمواصلة التفاوض ويحافظ على تدفق التجارة ويجنب الطرفين عودة فورية إلى حرب الرسوم الجمركية. ووصف شي الترتيب التجاري بأنه «خبر سار للاقتصاد العالمي»، بينما أشارت التقديرات إلى أن الطرفين يدركان كلفة العودة إلى التصعيد التجاري، خصوصاً في ظل اعتماد قطاعات أميركية على المنتجات والمعادن الصينية.
لكن أهمية القمة تجاوزت التجارة. فقد دخل شي البيت الأبيض حاملاً رسائل واضحة بشأن الملفات التي تعتبرها بكين خطوطاً حمراء، وفي مقدمتها تايوان. وأكد أن موقف الصين بشأن حماية وحدتها الوطنية وسلامة أراضيها «واضح وضوح الشمس»، داعياً واشنطن إلى التحلي بالحيطة في التعامل مع قضية استقلال الجزيرة.
وفي ملف الذكاء الاصطناعي، طرح شي رؤية تقوم على تطوير التكنولوجيا مع الحفاظ على الرقابة البشرية، في وقت تتواصل المنافسة الأميركية الصينية على التفوق التكنولوجي.
وبينما طغت على القمة مظاهر الاستقبال الرسمي والاحتفالات، فإن النتيجة الأبرز كانت تثبيت التفاوض وإدارة التنافس بدلاً من الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة.
وهكذا، لم تأتِ واشنطن باتفاق شامل مع بكين، لكنها خرجت من القمة أمام واقع واضح: الصين تفاوض من موقع قوة، وتتمسك بخطوطها الحمراء، وتملك أوراقاً اقتصادية وتكنولوجية تجعل تجاوزها أكثر كلفة.

ضربات يمنية واسعة في جيزان .. والقوات المسلحة اليمنية توسّع الرد

أعلنت القوات المسلحة اليمنية، الخميس ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، تنفيذ عملية عسكرية واسعة استهدفت مواقع عسكرية سعودية في منطقة جيزان، بعشرات الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، مؤكدة أن العملية جاءت رداً على التصعيد والضربات التي تستهدف المناطق الحدودية اليمنية.
وقال المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع، إن الضربات استهدفت غرف العمليات والقيادة والسيطرة ومخازن الأسلحة ومواقع عسكرية في منطقة الطوال بجيزان، إضافة إلى مواقع ومنصات إطلاق الصواريخ في معسكر الدغارير وعدد من المعسكرات الأخرى.
وأوضح سريع أن العملية جاءت بعد رصد تحشيدات سعودية كبيرة، مؤكداً أن الضربات أصابت أهدافها بصورة مباشرة ودقيقة.
ووفق البيان، أدت العملية إلى مقتل وإصابة المئات من أفراد التحشيدات، بينهم يمنيون وسودانيون، إضافة إلى عدد من العسكريين السعوديين، مع تدمير وإحراق مخازن أسلحة.
ولاحقاً، أعلن العميد سريع تنفيذ عمليتين إضافيتين استهدفتا، وفق البيان، هدفاً حساساً في الرياض وشركة أرامكو في ينبع، بصواريخ باليستية ومجنحة وطائرات مسيّرة، مؤكداً تحقيق أهدافهما.

غزة أمام فاتورة دمار هائلة.. ٧١,٥ مليار دولار لإعادة الإعمار

قدّرت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» احتياجات التعافي وإعادة إعمار قطاع غزة بنحو ٧١,٥ مليار دولار، في رقم يعكس الحجم الهائل للدمار الذي أصاب الاقتصاد والبنية التحتية الفلسطينية.
وتكشف أرقام المنظمة حجم الانهيار: ٩٢٪ من المنشآت الاقتصادية في غزة تضررت أو دُمّرت بالكامل، بينما تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢١٢ دولاراً فقط خلال عام ٢٠٢٥، أي نحو ٥٨ سنتاً يومياً. ولم تسلم القطاعات المنتجة من آثار الدمار؛ إذ تشير «أونكتاد» إلى أن أقل من ١,٥٪ من الأراضي الزراعية بقي صالحاً للاستخدام، فيما انهار النشاط في الزراعة والصناعة بنسبة ٩٤٪، وتراجع قطاع البناء والتشييد بنسبة ٩٩٪. وتشير هذه الأرقام إلى أن آثار الحرب لم تقتصر على تدمير المباني، بل طالت مصادر العمل والإنتاج والأمن الاقتصادي، ما يجعل إعادة بناء غزة مهمة تتجاوز إعادة إعمار الحجر إلى استعادة مقومات الحياة للفلسطينيين. كما أفادت «أونكتاد» بأن ٣٨ تجمعاً سكانياً فلسطينياً أُفرغت بالكامل من سكانها منذ عام ٢٠٢٣، في سياق قالت المنظمة إنه مرتبط بالتوسع الاستيطاني. وهكذا تختصر فاتورة الـ٧١,٥ مليار دولار حجم الكلفة التي يواجهها الفلسطينيون لإعادة بناء اقتصاد وُضع تحت دمار واسع، واستعادة الأرض والعمل والخدمات ومقومات الحياة في القطاع.